مجلة الناقد للدراسات السياسية

المجلد: 03 العدد: 01
الرقم التسلسلي: 04
أفريل 2019

إنعكاسات النزاع في سوريا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تركيا

الأستاذ: محمد الطيب حمدان [1]
أستاذ مساعد أ – قسم العلوم السياسية
جامعة بسكرة (الجزائر)
البريد الالكتروني: *tayeb_monde2020@yahoo.fr*

تاريخ الإرسال: 28/ 2019/02 - تاريخ القبول: 2019/04/18 - تاريخ النشر: 2019/04/25

◇◇◇

ملخص:

تتناول هذه الورقة تأثيرات النزاع في سوريا على الإقتصاد التركي، حيث أصبحت الأزمة السورية مصدر قلق دولي منذ بدايتها في 2011، بالنسبة لأبعادها وإنعكاساتها السياسية والإنسانية والأمنية، خاصة مع الدول التي تتقاسم حدود برية طويلة مع سوريا، وقد شهدت تركيا آثار ونتائج هذه الأزمة بشكل مباشر، في كل الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية والإقتصادية، ولعل الجانب الإقتصادي أثار جدلا واسعا في تركيا لما شهدته الأخيرة من إرتدادات نتيجة أولا النزاع من حيث تأثيراته المباشرة وغير المباشرة ومن ناحية أخرى مدى تأثير الإنخراط التركي المباشر في الأزمة على تركيا نفسها.

الكلمات المفتاحية: تركيا، النزاع السوري، اللاجئين، التداعيات الإقتصادية.

Abstract :

This paper deals with the effects of the conflict in Syria on the Turkish economy. The Syrian crisis has become a source of international concern since its beginning in 2011, in terms of its dimensions and political, humanitarian and security implications, especially with countries that share long land borders with Syria. In all political, security, social and economic aspects, and perhaps the economic side raised a wide controversy in Turkey for the last witnessed the repercussions of the first result of the conflict in terms of its direct and indirect effects on the other hand the extent of the impact of Turkey's direct involvement in the crisis on Turkey.

Key words: The conflict in Syria, Turkey, Economic impacts, refugees.

---

[1] **المؤلف المرسل: الأستاذ: محمد الطيب حمدان:** *tayeb_monde2020@yahoo.fr*

مقدمة :

يعتبر النزاع في أي منطقة بالعالم حالة غير صحية في العلاقات بين الدول حيث تسود معه حالة عدم إستقرار و إنفلات أمني، و تعطل للحياة العادية للمواطنين، و تتأثر به الدولة التي يدور في رحاها النزاع و تنتشر آثاره على الدول المجاورة، و قد تمتد إلى أبعد من الإقليم نفسه، فالنزاع السوري مثال حي لما يشكله النزاع من خطر على إستقرار الدول، ولعل تركيا التي تشترك مع سوريا بحدود طويلة للغاية تأثرت بشكل كبير، ولعل الجانب الإقتصادي هو العامل الأكثر حساسية، و الذي يلامس حياة الناس مباشرة، وعليه حاولت هذه الورقة تناول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزاع السوري على الإقتصاد التركي ونطرح الإشكال التالي :

الإشكالية :

ماهي الآثار الإقتصادية للنزاع المتواصل في سوريا على الإقتصاد التركي ؟

الفرضيات:

- الجوار الجغرافي بين تركيا وسوريا كان سببا في إنتشار التداعيات الإقتصادية للنزاع في سوريا.
- الآثار الإقتصادية والإجتماعية التي أفرزها الصراع في سوريا كانت نتيجة فشل السياسة التركية في التعامل مع الأزمة.

منهجية الدراسة :

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم منهجيا مع طبيعة الموضوع المدروس حيث أن المنهج الوصفي يمكن الباحث من جمع معطيات ليتم فيما بعد وصف الظاهرة ثم تحليلها، كما تم الإستعانة بالمنهج الإحصائي حيث تم إستخدام الإحصائيات والمعطيات الرقمية و تم تحليلها من خلال جداول تبعها تحليل هذه الأرقام لمعرفة فيما بعد آثار كل متغير.

وللإجابة على هذا الإشكال تم تقسيم الورقة إلى مجموعة محاور، حيث تناول الأول تأثيرات الصراع على الصادرات التركية، أما الثاني فتناول الآثار على سوق العمل أما المحور الثالث فتطرق إلى الآثار على الإستهلاك و الرابع تناول الآثار على الإنفاق العام.

إن الأزمة السورية لم تعد أثارها مقتصرة على سوريا فقط، بل تعدت آثارها إلى دول الجوار، في كل الجوانب ولعل أهم التداعيات التي أضرت بتركيا هي التي مست الجانب

الإقتصادي، فكان هذا التأثير نتيجة التدخل التركي في الأزمة و نتيجة الأزمة في حد ذاتها لما لها من أثار، خاصة أننا نعلم أن البلدين كانا يقيمان علاقات اقتصادية قوية جدا.

1. التأثيرات على الصادرات التركية :

تظهر الآثار التجارية لأي صراع بشكل مباشر أو غير مباشر حيث أفرز الصراع في سوريا حالة من الإنكماش الواضح لحجم التجارة مع البلدان المجاورة، مما أدى إلى انخفاض مستوى الرفاهية في كل من تركيا و سوريا وإنخفاض في دخل المنتجين من الجانبين و الذين يشاركون في التجارة البينية[1] حيث أن الاقتصاديات التي ترتبط بعلاقات تجارية مع البلدان المتنازعة تتكبد تكاليف مالية مباشرة وغير مباشرة، بالإضافة إلى ارتفاع في أسعار الصادرات بسبب زيادة تكاليف النقل الناجمة عن إعادة توجيه الصادرات إلى مناطق أكثر إستقرار. (أنظر الجدول 1).

الجدول 1: الصادرات التركية إلى سوريا 2000-2016

السنة	القيمة الإجمالية للصادرات القيمة ، (ألف دولار أمريكي)	القيمة الإجمالية للصادرات (السنة ، القيمة الإجمالية للواردات)	إجمالي حجم التجارة (ألف دولار أمريكي)
2000	184.267	545.240	729.507
2001	281.141	463.476	744.617
2002	266.772	314.770	581.542
2003	410.755	261.193	671.948
2004	394.783	247.551	642.334
2005	551.627	142.585	694.212
2006	609.417	187.250	796.667
2007	797.766	259.282	1.057.048
2008	1.115.013	323.697	1.438.710
2009	1.421.637	221.454	1.643.091
2010	1.844.605	452.493	2.297.098
2011	1.609.861	336.646	1.946.507
2012	497.960	67.448	565.408
2013	1.024.473	84.909	1.109.382

[1] IRC (International Rescue Committee),Economic Impact of Syrian Refugees Existing Research Review& Key Takeaways. Policy Brief. January 1, 2016. Available at: https://www.rescue.org/sites/default/files/document/465/ircpolicybriefeconomicimpactsofsyrianrefugees.pdf.

2014	1.800.962	115.499	1.916.461
2015	1.522.032	51.506	1.573.538
2016	1.322.339	65.389	1.387.728

مصدر: قاعدة بيانات التجارة الخارجية للمعهد التركي للإحصاءات

alt_id=1046؟http://www.tuik.gov.tr/PreTablo.do

من خلال الجدول يبدو أنه بعد تطبيع العلاقات بين البلدين أدى إلى تطور العلاقات الإقتصادية بين تركيا وسوريا بشكل سريع، بالتوازي مع المناخ السياسي الإيجابي بين البلدين الجارين خلال سنة 2000[1]، حيث يمكن تفسير العلاقات التجارية بين البلدين في ثلاث فترات، الأولى هي فترة " النزاع " في فترة ما قبل عام 2000 حيث ساد توتر سياسي كبير و رافقه حجم تبادل تجاري منخفض، ثم تلتها فترة "التطبيع" بين عامي 2000 و 2010 والتي فرضها التعاون السياسي الاستراتيجي بين البلدين بعد عقد إتفاقية أضنة التاريخية، و أدت إلى توقيع اتفاقيات تجارية كثيرة أدت إلى زيادة حجم التجارة، أما المرحلة الثالثة فهي بعد عام 2010 والتي تدهورت فيها العلاقات التجارية، حيث إنخفض حجم التجارة بشكل كبير حتى عام 2012، ثم اصطدم بالإتجاه التصاعدي ويستند بشكل رئيسي على الصادرات من تركيا، مع تصاعد العنف في عام 2012 إنخفضت الصادرات التركية إلى سوريا بشكل حاد[2] .

ومع ذلك فإن الصادرات من تركيا إلى سوريا ارتدت في عام 2014، هذه الزيادة جاءت نتيجة لصادرات الشركات التي أنشأها اللاجئون السوريون في تركيا إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المعارضة للنظام السوري ينطوي هذا الموقف على تحويل الدخل من الشركات وخاصة من تلك الموجودة في المحافظات الجنوبية التركية التي تقع مع الحدود السورية التي تشارك في التجارة الحدودية مع سوريا، إلى المؤسسات المنشأة حديثا من قبل اللاجئين في تركيا.

وهكذا غير تدفق اللاجئين أنماط الإنتاج المحلية السابقة وخلق نمطا جديدا يكتسب فيه المنتجون السوريون أهمية كمستثمرين جدد، ومع ذلك فإن هذه الشركات ليست

---

[1] *Akgündüz, Y. E., M. van den Berg, and W. Hassink The Impact of Refugee Crises on Host Labor Markets: The Case of the Syrian Refugee Crisis in Turkey. IZA Discussion Paper No: 8841, February, 2015.*

[2] *Alpaslan, İ.BSuriye Krizi Türkiye Ekonomisini Nasıl Etkiler?[How does the Syrian Crisis affect the Turkish Economy?], TEPAV (Turkish Economic Policy Research Foundation) Evaluation Note, N201148, August 2012*

استثمارات كبيرة فهي في الغالب شركات صغيرة ومتوسطة الحجم يتمحور طبيعة نشاطها في الأطعمة والمنسوجات في غالب الأحيان[1].

تعد التجارة الحدودية اليومية مصدرا هاما للدخل، بالإضافة إلى إيجاد أسواق جديدة من قبل الشركات القائمة، لقد إستفاد جميع أصحاب المشاريع في المحافظات الحدودية ممن هم على دراية بثقافة ممارسة النشاطات التجارية في سوريا خلال تطبيع العلاقات في عام 2000[2].

ومع ذلك فإن اقتصاديات هذه المناطق تضررت بشدة بسبب الصراع السوري نتيجة علاقاتها الوثيقة مع الجانب الآخر من الحدود، ومع ذلك زاد النشاط التجاري بعد عام 2013 نتيجة لزيادة نشاط العمل الإنساني في المناطق الحدودية، أين تقوم الحكومة التركية ومنظمات الإغاثة الأجنبية بشراء مواد المساعدات الإنسانية المرسلة إلى سوريا من الشركات المحلية في المناطق الحدودية[3].

بالإضافة إلى كل ما سبق هناك تأثير آخر على التجارة التركية ألى و هو انخفاض الصادرات بسبب زيادة تكلفة النقل البري، حيث و قبل إنفجار الأزمة شكلت سوريا الممر البري الرئيسي للصادرات التركية إلى شبه الجزيرة العربية لكن بعد الأزمة أجبرت أعمال العنف والاعتداءات على شركات النقل التركية المصدرين على تغيير المسارات، أو إختيار وسائل نقل بديلة أخرى أكثر أمنا ولكنها أكثر تكلفة[4].

أدى هذا الوضع إلى خسائر ومشاكل مالية لشركات النقل البرية التركية خاصة أولئك الذين يستخدمون الإئتمانات البنكية، حيث يتطلب تغيير المسارات تغيير الأسواق ونمط العمليات والتوثيق وهي مكلفة من حيث الوقت والمال[5].

2. آثار على سوق العمل:

إن الإنكماش في عائدات الشركات التجارية وإنخفاض في الشركات التركية العاملة في التجارة مع سوريا، لها أيضا آثار خطيرة على سوق العمل التركي فالتأثير الأكثر

[1] *ORSAM (Center for Middle Eastern Strategic Studies) and TESEV (Turkish Economic and Social Studies Foundation), (2015). Effects of the Syrian Refugees on Turkey. ORSAM AND TESEV Report No. 195. Ankara, January 2015.*
[2] *Akgündüz, Y. E., M. van den Berg, and W. Hassink ,op.cit.*
[3] *Altundeğer, N. and M. Yılmaz, (2016). İç Savaştan Bölgesel İstikrarsızlığa: Suriye Krizinin Türkiye'ye Faturası [From Civil War to Instability: The Impact of Syrian Crisis on Turkey], Suleyman Demirel University the Journal of Faculty of Economics and Administrative Sciences, 21 (1), pp. 289-291*
[4] *Öztürk, B., (2012). Avrupa Birliği'nin İran ve Suriye Politikasının Türkiye'ye Etkisi [The Impact of the European Union's Iran and Syria Policies on Turkey], Ortadoğu Analiz, 4(48), pp. 49-52*
[5] *Alpaslan, op.cit.*

مباشرة على سوق العمل، ناتج عن تدفق اللاجئين السوريين تركيا هي البلد المضيف الذي يضم أكبر عدد من اللاجئين في العالم مع أكثر من 3.2 مليون لاجئ مسجل يعيشون في البلاد إعتبارا من أفريل 2017، أي ما يقارب 3 ملايين من هؤلاء اللاجئين هم من السوريين الفارين من النزاع في بلادهم[1].

ويقدر أن 90٪ من هؤلاء اللاجئين يعيشون خارج مخيمات اللاجئين موزعة على 81 مقاطعة إدارية في تركيا، يعيش عدد من اللاجئين في إسطنبول (لاجئ482.443) ومقاطعات شانلورفا الحدودية (421.914 لاجىء)، هاتاي (لاجئ 386.264)، غازي عنتاب (330.325 لاجئ)، كيليس (لاجئ 125.507) وماردين (لاجىء 94.784) في 11 ماي 2017[2] .

ومع استمرار النزاع بدأ اللاجئون في الهجرة إلى المحافظات الغربية الأكثر نشاطا واستقرارا مع المزيد من فرص العمل من أجل البقاء على قيد الحياة حيث تستضيف مناطق حضرية صناعية في أضنة (157.402 لاجىء) ومرسين(149.203لاجىء) وإزمير(110.126 لاجئ) وبورصة (110.149 لاجئ)[3].

وضع اللاجئين السوريين هو موضوع ساخن بين كل من تركيا و الإتحاد الأوروبي حيث سلطت وسائل الإعلام الضوء على البعد الإنساني لحالة اللاجئين منذ الأيام الأولى للصراع[4]، فبينما تستضيف تركيا ثلاثة ملايين سوري من الصعب تجاهل أنه لا يوجد تأثير للسوريين على سوق العمل التركي. وكأي اقتصاد ناشئ آخر فإن سوق العمل التركي يضاف له اللاجئين السوريين يخلق مشاكل لسوق العمل على المستويين الوطني والمحلي معا، ومع ذلك وبما أن الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين يعملون بشكل غير رسمي فمن الصعب للغاية تكوين فكرة عن التأثيرات الإجمالية للتدفق في سوق العمل التركي.

يتمركز معظم اللاجئين السوريين في المحافظات الجنوبية والجنوبية الشرقية المجاورة أو القريبة جغرافيا من سوريا، حيث أدى هذا العدد الهائل منهم إلى إرتفاع البطالة في هذه المقاطعات بسبب إرتفاع عدد اللاجئين، حيث أن معدلات البطالة في المقاطعات

---

1 EC (European Commission), Turkey: Refugee crisis. European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations (ECHO) Factsheet, April 2017. Available at: http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/turkey_syrian_crisis_en.pdf. Retrieved on: 2019/01/28.
2 Ibidem.
3 GİGM (Republic of Turkey Ministry of Interior Directorate General of Migration Management), (2017). Migration Statistics for Refugees under Temporary Protection. Retrieved on 2019/01/29. http://www.goc.gov.tr/icerik3/gecici-koruma_363_378_4713.
4 Kızıl,C,op.cit.

الجنوبية من هاتاي، كهرمان مرعش، عثمانية أضنة ومرسين تزايدت النسب منذ عام 2011[1].

ووضع هذا الوضع ضغوطا كبيرة على إقتصادات هذه المقاطعات التي كانت معدلات البطالة فيها مرتفعة بالفعل، حيث يعتبر العمال الزراعيين الموسميين الذين يسافرون من المقاطعات الجنوبية الشرقية الأناضولية للعمل الزراعي في مواسم الحصاد، هم المجموعة الأكثر تضررا، حيث يوجد الآن عدد كبير و متزايد من السوريين غير المهرة الذين هم على استعداد للقيام بنفس الوظائف بأجور منخفضة[2]، بسبب تدفق العمالة غير الماهرة فإن العمالة التركية غير الماهرة وغير المتعلمة، وخاصة النساء تزدحم في سوق الوظائف غير الرسمية خاصة في القطاع الزراعي.

كما أدى تزايد عدد اللاجئين السوريين كذلك إلى زيادة في البطالة بالنسبة للعمال الأتراك غير الرسميين وخاصة للفئات المحرومة، والذي أوجد أيضا زيادة طفيفة في التوظيف الرسمي، وقد يكون سببها النشاط الاجتماعي والإنساني المكثف في المنطقة، وبالتوازي مع إرتفاع معدلات البطالة في القطاع غير الرسمي تم ملاحظة انخفاض في مشاركة القوى العاملة خاصة النساء [3].

بيد أن الزيادة في العمالة الرسمية هي تطور مرغوب للإقتصاد التركي لطالما كانت العمالة غير المسجلة مشكلة هيكلية لسوق العمل التركي، ووفقا لأحدث الإحصاءات الصادرة عن (TURKSTAT TUIK)، فإن 32،5٪ من العاملين يعملون بدون ضمان اجتماعي، هؤلاء الذين عملوا سابقا في الوظائف غير الرسمية يبحثون الآن عن وظائف رسمية[4].

ورغم أنه نظريا في حالة وفرة العمالة أو في هذه الحالة فإن منحنى عرض العمالة المتحول إلى الخارج، والذي سببه تدفق اللاجئين أحدث إنخفاض في الأجور، والسبب

---

[1] *İçduygu, A.,Turkey: Labour Market Integration and Social Inclusion of Refugees. European Parliament Directorate General for Internal Policies, Policy Department A: Economic and Scientific Policy, Study for the EMPL Committee, IP/A/EMPL/2016-13, P..328, December, 2016.*

[2] *Hayata Destek İnsani Yardım Derneği (Support to Life Humanitarian Aid Association), (2014). Mevsimlik Gezici Tarım İşçiliği Araştırma Raporu [Seasonal Migrating Agricultural Labor Research Report.*

[3] *GİGM (Republic of Turkey Ministry of Interior Directorate General of Migration Management),op.cit*

[4] سونر جاغابتاي، الحرب في سوريا تؤثر على تركيا بطرق غير متوقعة، متحصل عليه من معهد واشطن الرابط https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrias-war-affecting-turkey-in-unexpected-ways تاريخ الاطلاع 2019/01/29.

الأخر هو أن اللاجئين السوريين يرغبون في العمل مقابل أجور أقل، بغض النظر عن الطابع الرسمي أو غير الرسمي للوظائف.

هذا الوضع للأسف يزيد من إحتمال إستغلال اللاجئين السوريين مما يؤدي إلى مزيد من الفقر بين عائلات اللاجئين، وتحاول العديد من أسر اللاجئين الحصول على موارد محدودة تمكنوا من جلبها معهم، ثم إن التدفق الهائل للاجئين في مناطق معينة زاد من أسعار الاحتياجات الأساسية مثل المأوى والطعام وكنتيجة سلبية فإن عمالة الأطفال في المقاطعات ذات العدد الكبير من اللاجئين تتزايد مع أطفال عائلات اللاجئين الذين يعملون في وظائف غير رسمية مثل جمع النفايات لإعادة التدوير مقابل أجور يومية منخفضة للغاية من أجل المساهمة في البقاء على قيد الحياة و لأسرهم[1].

إن إضفاء الطابع الرسمي على وضع اللاجئين السوريين من أجل توفير فرص عمل أكثر أمنا، وبالتالي منعهم من الإستغلال، مسألة مهمة في جدول أعمال الحكومة التركية حيث صدر في " جانفي 2016 " اللوائح المتعلقة بتصاريح عمل الأجانب في إطار الحماية المؤقتة" لا يمكن للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة العمل بشكل مستقل أو لا يمكن توظيفهم بدون تصريح عمل قانوني[2].

يمكن للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة أن يتقدموا بطلب إلى وزارة العمل للحصول على تصريح عمل بعد 6 أشهر من تاريخ تسجيلهم "تحت الحماية المؤقتة"، كما سوف يقوم صاحب العمل الذي يريد توظيف السوريين بتقديم طلبات الحصول على تصاريح العمل عبر الإنترنت، كما يمكن تقديم الطلبات من قبل اللاجئين أنفسهم وهو يسمى تصريح عمل مستقل، في مكان العمل المطلوب للحصول على تصريح عمل.

لا يمكن أن يتجاوز عدد اللاجئين العاملين تحت الحماية المؤقتة 10٪ من المواطنين الأتراك المستخدمين، إذا ثبت من قبل صاحب العمل أنه لا يوجد مواطنين أتراك مؤهلين في المحافظة يمكنهم أداء نفس الوظيفة التي يعمل بها العمال الأجانب لا يجوز تطبيق هذه الحصة[3].

---

[1] *IRC (International Rescue Committee),Economic Impact of Syrian Refugees Existing Research Review& Key Takeaways. Policy Brief.op,cit.*

[2] سونر جاغابتاي،مرجع سابق.

[3] *Kızıl, C.,Turkey's Policy on Employment of Syrian Refugees and its Impact on the Turkish Labour Market, in "Turkish Migration 2016 Selected Papers" (Eroglu,D., Cohen, J.H. and Sirkeci, I. eds.), pp. 164-170. London: Transnational Press London.*

ومع ذلك يتم إعفاء اللاجئين العاملين في وظائف زراعية غير رسمية أو موسمية من الحصول على تصريح عمل وأفضل توجيه في هذا النظام هو أنه لا يمكن دفع أجور تحت الحماية المؤقتة للأجانب تحت الحد الأدنى للأجور وبهذه الطريقة، فإن العمل والاستغلال غير القانونيين للاجئين السوريين سيتم منعه، وزيادة المداخيل إلى المستوى الأدنى للأجور سيساهم في الحد من الفقر بين اللاجئين[1].

تطور إيجابي آخر هو أن هناك عدد متزايد من رجال الأعمال اللاجئين الذين يملكون أعمالهم الخاصة على الرغم من أن هذه الشركات عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، إلا أنها تخلق فرص عمل لكل من رجال الأعمال وغيرهم من اللاجئين، وفقا لإحصاءات وزارة الاقتصاد التركية فقد إرتفع عدد الشركات التي أنشأها السوريون من 2827 في جوان 2015 إلى 3679 في نهاية ديسمبر 2016، وهذا الاتجاه المتزايد مستمر حيث توجد الآن 5654 شركة أسسها رواد أعمال سوريون في 31 ديسمبر 2016[2].

3. آثار على الاستهلاك :

ساهمت الشركات التي أنشأها السوريون أيضا في إستعادة الصادرات التركية حيث أنها تتنافس أيضا مع المصدرين الأتراك وجميع الشركات التركية الأخرى حيث ومع إرتفاع عدد اللاجئين السوريين، يميل اللاجئون إلى تفضيل الشركات السورية، ومن ثم فإن المداخيل العالية التي تتمتع بها الشركات التركية، ولا سيما أصحاب المتاجر الصغيرة في بداية النزاع في سوريا، يجري نقلها الآن إلى مؤسسات مملوكة للاجئين، كما تعمل هذه الشركات على إحداث تغييرات في الإقتصاديات الحضرية، حيث تم نشر صور في وسائل الإعلام التركية و في الشوارع التي تحتلها الشركات السورية بالكامل، كما تغيرت أذواق المستهلكين الأتراك في المدن وتزايد الطلب على المأكولات والمنتجات الغذائية التقليدية السورية.

عدد اللاجئين هو عامل آخر يسهم في زيادة الإستهلاك وخاصة في المحافظات الحدودية على الرغم من أن الإقتصاديات الإقليمية في الحدود تعاني من صعوبات بسبب الوضع الأمني المتردي، إلا أن عددا كبيرا من اللاجئين يعاني من إرتفاع الطلب على جميع السلع، لا سيما الغذاء والمأوى علاوة على ذلك فإن زيادة النشاط الإنساني من داخل تركيا وخارجها هو عامل آخر لزيادة استهلاك السلع والخدمات المتخصصة[3].

---

[1] سونر جاغابتاي،مرجع سابق.

[2] *Ministry of Economy of Republic of Turkey, (2017). Foreign Direct Investment Statistics. http://www.ekonomi.gov.tr/portal/faces/home. Accessed on: 2019/01/30.*

[3] *Altundeğer, N. and M. Yılmaz,op,cit.p.296.*

من ناحية أخرى فإن الإرتفاع في أسعار الغذاء والإيجارات يعوض الآثار التحفيزية لعدد كبير من اللاجئين وخاصة في المحافظات الحدودية وقد خلق تدفق اللاجئين شحا في سوق العقارات المستأجرة على الرغم من أن الشقق والمنازل في غازي عنتاب وكيليس وهاتاي وأضنة يفضلها معظم اللاجئين ذوي مستوى الدخل المتوسط[1].

عندما يتم التمييز حسب وضع عمل اللاجئين فإن أسعار المستهلكين في القطاعات غير الرسمية كثيفة العمالة آخذت في الانخفاض، بينما ظلت الأسعار دون تغيير في القطاعات الرسمية كثيفة العمالة و إنخفضت أسعار المستوى العام للمستهلكين حوالي2.5٪، إن الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين هم من العمال الريفيين وغير المهرة يسعون إلى إقامة أرخص في هذه المقاطعات ويزيدون أسعار تأجير العقارات التي تطلبها منخفضة الدخل[2].

هذا الوضع لا يضغط فقط على العائلات التركية ذات الدخل المنخفض ولكنه يخلق أيضا مشاكل في التنمية الحضرية والإقليمية بسبب زيادة المستأجرين الأتراك وفي عملية تشييد المباني غير القانونية والطوابق الإضافية مع توقعات إيرادات إيجار أكثر، يميل البناءون غير القانونيين أيضا إلى الهروب من الضرائب العامة والمحلية مما يضع أيضا عبئا على ميزانيات الإدارات المحلية والبلديات التركية.

4. الآثار على الإنفاق العام

بالإضافة إلى التهرب من الضرائب هناك تكاليف إضافية مباشرة لتجهيز مخيمات اللاجئين وإمدادها والحفاظ على أمن الحدود والتكاليف غير المباشرة لزيادة تكاليف الشرطة في المدن التي يتركز فيها تجمعات اللاجئين، فظلا عن عدم وجود بيانات واضحة عن النفقات على جميع جوانب اللاجئين فهيئة إدارة الكوارث والطوارئ أنفقت حوالي5.1 مليار دولار أمريكي حتى 2016 والتكاليف الشهرية لمراكز اللاجئين التي أنشئت من قبل الدولة (الخيام- مدن الحاويات) هي 70 مليون ليرة تركية(حوالي 20 مليون دولار أمريكي) و تدفع الحكومة التركية 100 ليرة تركية(حوالي 28 دولارا أمريكيا) لكل لاجئ شهريا لجميع اللاجئين المسجلين في" برنامج التكيف الاجتماعي" لتلبية الحاجات الأساسية

[1] *Orsam and Tesev.op,cit.p 203.*
[2] *Abu-Ghunmi,. and C. Larkin.op.cit.p549.*

تقدم 3.1 ملايين لاجئ بطلب لهذا البرنامج حتى الآن، وبدأ 600 ألف من هؤلاء اللاجئين في الحصول على دفعات شهرية قدرها 100 ليرة تركية[1].

أما بالنسبة للنفقات العسكرية بسبب زيادة النشاط على الحدود والتهديد من قبل المجموعات الإرهابية، فقد زاد الإنفاق العسكري التركي بنحو 2.1 مليار دولار أمريكي بين عامي 2011 و 2013[2]، يصعب تمييز أي جزء من هذه الزيادات ناجم عن الصراع السوري بما أن تركيا كذلك تحارب الأكراد لفترة طويلة.

هناك أيضا تكاليف غير مباشرة بسبب العوامل الخارجية السلبية لإستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين في المستشفيات المنتشرة في المناطق الحدودية التي لديها كثافة متزايدة بسبب اللاجئين، وبما أن ميزانيات البلديات محددة حسب عدد السكان فإن الزيادة السريعة في عدد السكان في المدن المفضلة للاجئين هي خلق مشاكل تتعلق بالتلوث وتقديم الخدمات العمومية[3].

كجار لسوريا شهدت تركيا آثار الصراع السوري بشكل أكثر حدة بسبب التدفق الضخم للاجئين، حيث أحدث ضغطا هائلا على سوق العمالة منخفضة الأجر، فالغالبية العظمى من اللاجئين السوريين في تركيا هم أفراد منخفضوا المهارات، و من الريفيين، وكان على تركيا توفير مراكز اللاجئين والمساعدات المالية حيث أن هؤلاء اللاجئين كلفوا تركيا ما يقرب من 2 مليار دولار سنويا [4].

التجارة مع سوريا توقفت و تزايدت أسعار السلع والإيجارات للفئات ذات الدخل المنخفض، و انتعشت أسواق العقارات مع تزايد عدد اللاجئين وتزايد الطلب علي المنازل والشقق، كل هذه التطورات خلقت معارضة في المجتمع التركي، حيث أصبح ينظر إلى اللاجئين السوريين كسبب رئيسي للبطالة وتضخم الأسعار وزيادة الجريمة في المدن التركية.

ومع ذلك حدثت تطورات إيجابية حيث أدى ازدحام العمالة السورية في الأسواق ذات الأجور المنخفضة إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، كما زادت الشركات المملوكة للسوريين من نسب الإستثمار الأجنبي المباشر والنشاط الاقتصادي في المناطق الحضرية، إلا أنه ورغم كل هذا فإن العديد من هذه الشركات عبارة عن متاجر صغيرة، وورشات نسيج و عائداتها من الضرائب منخفض جدا.

[1] *EC (European Commission,Op,Cit.*
[2] *SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute), (2017). SIPRI Military Expenditure Database. Available at: https://www.sipri.org/databases/milex.*
[3] *EC,European Commission,Op.Cit*
[4] *Ibidem.*

كما بدأت تظهر ثقافة جديدة تتطور في بعض المناطق الحضرية لا سيما من خلال ارتياد المواطنين الأتراك المطاعم السورية وبعض الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعرف بطبيعة الحال كيفية إدارة الأعمال في سوريا و تحافظ على الطرق التجارية بين البلدين وتحاول إبقاءها مفتوحة، ولكن لا يزال من غير الواضح عدد الشركات التي تعمل مع الشركاء الأتراك وعدد الوظائف التي يقومون بإنشائها ونتيجة لذلك يشير هذا الموقف إلى تحويل ثروة من التجار الأتراك إلى التجار السوريين[1].

ما يمكن قوله مما سبق هو أن الصراع العنيف في سوريا والذي إنفجر نتيجة تداعيات الربيع العربي، غير الأجندات السياسية لبعض الدول قامت بتدويل الأزمة السورية، وإعادة إحياء الخصومات القديمة بين الدولتين.

أما من الناحية الاقتصادية أدى الصراع إلى تضرر التجارة، وتغير ظروف سوق العمل، وإحداث تغيرات في أنماط الإستهلاك والإنتاج وزيادة الإنفاق العام في بعض البلدان المتضررة عموما و تركيا بشكل خاص.

خاتمة :

في الأخير ومما سبق ذكره يمكن القول أن العالم ما زال يعاني من نتائج الربيع العربي هذه الظاهرة متعددة الأوجه، والإقتصاد هو واحد من هذه الأبعاد على الرغم من أن الربيع العربي لم يكن له تأثير مباشر على تركيا، إلا أن أحد نتائجه الثانوية وهو الصراع السوري، خلق مشاكل كبيرة لتركيا.

حيث يبدو جليا أنه كلما إستمر الصراع، كلما حدثت تغيرات أكبر في الحياة الإقتصادية والإجتماعية في تركيا بشكل رئيسي من خلال التغييرات في سوق العمل.

كما أنه من الصعب للغاية تقدير آثار النزاع المتواصل في سوريا على المدى الطويل،إلا أن هناك شيء واحدا واضح أن شيئا سلبيا حدث للمجتمع التركي خاصة في المناطق المحادية والقريبة من مناطق التوتر قد يكون له عواقب سلبية بعيدة المدى للدول الأخرى.

كما أن للنزاع في سوريا تداعيات أخرى متعلقة بالعلاقات الإقتصادية مع دول الجوار تأثرت خاصة مع العراق الدول العربية الأخرى، وقوى إقليمية أخرى كروسيا سنة 2016، لكن ما يمكن الوقوف عنده هو أن تركيا فقدت وعاءا تجاريا وسوقا إقتصاديا هاما

[1] *Ministry of Economy of Republic of Turkey.op.cit.*

مع سوريا بسبب تدخلها السلبي في الأزمة السورية ومواقفها من الثورات العربية التي إنعكست سلبا على التجارة والإقتصاد التركي.

لعب عامل الجوار الجغرافي بين البلدين كمحدد لانتشار تداعيات الأزمة السورية في الداخل التركي ولعل تدفق اللاجئين السوريين لعب دورا مهما في ماشهدته تركيا من تداعيات مست الكثير من المدن الحدودية وحتى في الداخل التركي.

فشل السلطات التركية في إدارة أزمة اللاجئين السوريين كان سببا في التداعيات السلبية التي لحقت باقتصاد المدن الحدودية التركية وغيرها من المناطق

وعليه ضروري جدا أن تعيد تركيا النظر في سياساتها الخارجية والعمل على تطبيع علاقاتها مع الدول العربية وتصحيح كل الأخطاء التي إرتكبتها خلال فترة الربيع العربي لكي تتجاوز على الأقل التأثيرات السلبية على الإقتصاد التركي.

قائمة المراجع :

- **باللغة العربية :**
- **المواقع الالكترونية :**

1- سونر جاغابتاي، الحرب في سوريا تؤثر على تركيا بطرق غير متوقعة متحصل عليه من معهد واشطن انظر الرابط الااكتروني للموقع https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrias-war-affecting-turkey-in-unexpected-ways تاريخ الولوج 2019/01/29.

- **باللغة الاجنبية :**
- **الكتب :**

1- *Abu-Ghunmi,. and C. Larkin (2016). The economic opportunity costs for countries located in crisis zones: Evidence from the Middle East. Research in International Business and Finance, 36 (2016),*
2- *Kızıl, C.,Turkey's Policy on Employment of Syrian Refugees and its Impact on the Turkish Labour Market, in "Turkish Migration 2016 Selected Papers" (Eroglu,D., Cohen, J.H. and Sirkeci, I. eds.),.. London: Transnational Press London.*
3- *Öztürk, B.,(2012).Avrupa Birliği'nin İran ve Suriye Politikasının Türkiye'ye Etkisi [The Impact of the European Union's Iran and Syria Policies on Turkey], Ortadoğu Analiz, 4(48).*

- ***التقارير :***

1- *SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute), (2017). SIPRI Military Expenditure Database. Available at: https://www.sipri.org/databases/milex.*
2- *EC (European Commission), Turkey: Refugee crisis. European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations (ECHO) Factsheet, April 2017. Available at:*

http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/turkey_syrian_crisis_en.pdf. Retrieved on: 2019/01/28.

3- *İçduygu, A.,Turkey: Labour Market Integration and Social Inclusion of Refugees. European Parliament Directorate General for Internal Policies, Policy Department A: Economic and Scientific Policy, Study for the EMPL Committee, IP/A/EMPL/2016-13,December, 2016.*

4- *Hayata Destek İnsani Yardım Derneği (Support to Life Humanitarian Aid Association), (2014). Mevsimlik Gezici Tarım İşçiliği Araştırma Raporu [Seasonal Migrating Agricultural Labor Research Report.*

- *المجلات :*

1- *Akgündüz, Y. E., M. van den Berg, and W. Hassink The Impact of Refugee Crises on Host Labor Markets: The Case of the Syrian Refugee Crisis in Turkey. IZA Discussion Paper No: 8841, February, 2015.*

2- *Alpaslan, İ.BSuriye Krizi Türkiye Ekonomisini Nasıl Etkiler?[How does the Syrian Crisis affect the Turkish Economy?], TEPAV (Turkish Economic Policy Research Foundation) Evaluation Note, N201148, August 2012*

3- *Altundeğer, N. and M. Yılmaz, (2016). İç Savaştan Bölgesel İstikrarsızlığa: Suriye Krizinin Türkiye'ye Faturası [From Civil War to Instability: The Impact of Syrian Crisis on Turkey], Suleyman Demirel University the Journal of Faculty of Economics and Administrative Sciences, 21 .*

4- *ORSAM (Center for Middle Eastern Strategic Studies) and TESEV (Turkish Economic and Social Studies Foundation), (2015). Effects of the Syrian Refugees on Turkey. ORSAM AND TESEV Report No. 195. Ankara, January 2015.*

- *المواقع الالكترونية :*

1- *IRC (International Rescue Committee),Economic Impact of Syrian Refugees Existing Research Review& Key Takeaways. Policy Brief. January 1, 2016. Available at: 2019/01/20https://www.rescue.org/sites/default/files/document/465/ircpolicybriefeconomicimpactsofsyrianrefugees.pdf*

2- *GİGM (Republic of Turkey Ministry of Interior Directorate General of Migration Management), (2017). Migration Statistics for Refugees under Temporary Protection. Retrieved on 2019/01/29. http://www.goc.gov.tr/icerik3/gecici-koruma_363_378_4713.*

3- *Ministry of Economy of Republic of Turkey, (2017). Foreign Direct Investment Statistics. http://www.ekonomi.gov.tr/portal/faces/home. Accessed on: 2019/01/30*